

Distr.: General
23 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٧ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايلي

المحتويات

تظيم الأعمال

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعيينات لملاء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشترك

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة

التقديرات المنقحة الناجمة عن بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من

الاختفاء القسري

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع

واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تنظيم الأعمال (A/C.5/65/L.26)

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل المقترح للجزء الأول من الدورة الخامسة والستين المستأنفة، الذي أُعد بناء على مذكرة من الأمانة العامة عن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/65/L.26).

٢ - السيدة ميلون (الأرجنتين): قالت، متكلمة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة أثنت على المكتب لقيامه بإعداد برنامج عمل متوازن، ينبغي تعديله طوال الدورة ليعكس التقدم المحرز في مفاوضات اللجنة. وتولي المجموعة أهمية كبيرة للبنود الواردة في برنامج العمل، وهي على ثقة بأنه سيتم تخصيص وقت كافٍ للنظر في تلك البنود. وفي ما يتعلق بوضع الوثائق، لاحظت المجموعة، مع القلق، بأن بعض التقارير صدرت في وقت متأخر مرة أخرى، مما أعاق الأداء السلس للجنة. وتعرب المجموعة عن تقديرها للمعلومات المستكملة التي وردت عن طريق المكتب في هذا الصدد.

٣ - السيد كوروسي (هنغاريا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه أيسلندا والجزل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدي عمليتي الاستقرار والانتساب ألبانيا وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي رحب بقرار المكتب بالتخطيط لاستكمال عمل اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة في غضون ثلاثة أسابيع. علاوة على ذلك، فقد أعرب الاتحاد عن تقديره للجهود البناءة والمرونة التي أبدتها جميع الدول الأعضاء في الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والستين، والتي سمحت بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحيوية. وعلى وجه الخصوص، فقد أعرب عن سروره لأن اللجنة نجحت،

إلى حد ما، في تقليص الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في حين لا تزال تقدم للمنظمة الموارد اللازمة للوفاء بولاياتها. وفي ظل المناخ المالي الحالي الصعب، فإن من المهم ضمان أن تكون المنظمة قد استخدمت جميع مواردها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وطبقت نفس الانضباط الصارم في الميزانية الذي طبقته الدول الأعضاء. لذا دعا الاتحاد الأوروبي الأمين العام إلى ممارسة دوره القيادي في وضع الأولويات بشأن طلبات التمويل وتحديد المجالات التي قد تحقق وفورات. وينبغي للأمانة أن تدقق النظر في النفقات المتكررة وأن تتجاوز الميزنة التزايدية.

٤ - وأضاف قائلا، إن الاتحاد الأوروبي رحب بالتقدم المحرز في تقديم جميع الوثائق في الوقت المناسب وبجميع اللغات الرسمية، وهو أمر له أهمية حاسمة بالنسبة لعمل اللجنة. وشجع الاتحاد الأمين العام واللجنة الاستشارية ليعملا من أجل تحقيق ذلك الهدف في كلا الجزأين من الدورة المستأنفة.

٥ - السيد كوفي (كوت ديفوار): تحدث نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال، إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لجميع البنود في برنامج العمل وأعرب عن ثقته في أنه سيكون هناك متسع من الوقت لمناقشة كل البنود بطريقة وافية. ومع اعتراف المجموعة بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية لضمان صدور معظم الوثائق المتعلقة بالجزء الأول من الدورة المستأنفة قبل بدء مداولاتها، إلا أنها أهابت بالأمانة العامة لكي تكشف من جهودها لإصدار الوثائق في الوقت المناسب.

٦ - السيدة باكاراتي (شيلي): قالت، متحدثة باسم مجموعة ريو، إن المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء حالات التأخير المتوقعة في الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وأعربت المجموعة عن قلقها أيضا

الكفاءات المخطط لها للتعويض عن العجز. كما أن الوفد يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها من أنه قد تكون هناك صعوبة في استيعاب التكاليف المرتبطة بالميزانية المعتمدة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، ويتطلع لمعرفة الكيفية التي يخطط بها الأمين العام لتخفيف تلك المخاطر، وربما، لخفض التكاليف.

١٠ - وأضاف بأن وفد بلاده يود أن يناقش، في مشاورات غير رسمية، الارتفاع في التكاليف والعدد المتزايد من الاستثناءات التي وافق عليها الأمين العام للسماح للسفر على درجة رجال الأعمال في ظروف خاصة. ويود الوفد أيضا أن يسمع تعليقات الأمانة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بترتيبات السفر داخل منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتقديرات المنقحة الناجمة عن بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن الوفد يطلب مزيدا من المعلومات عن الوظائف المطلوبة والآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١١ - ومضى قائلا، إن وفده لا يزال يُقر بأهمية الجهود التي تبذلها المنظمة لبناء السلام في بوروندي، ويتطلع إلى الانتقال النظامي من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، الذي أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠). وسيعمل الوفد مع الوفود الأخرى لضمان تشكيل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بطريقة صحيحة وتزويده بالموارد الكافية للوفاء بولايته.

١٢ - وفيما يتعلق بشروط الخدمة والتعويضات للأعضاء المتفرغين بلجنة الخدمة المدنية الدولية ولرئيس اللجنة الاستشارية، ففي حين يقر وفد بلاده بأنه ينبغي تقديم التعويضات المناسبة لهؤلاء المسؤولين نظرا للخدمات

من أنه يمكن استخدام هذه التأخيرات، إضافة إلى التكاليف العالية المرتبطة بها، لتبرير طلب المزيد من الموارد، في حين أن المشروع يمثل، في الأصل، تضحية مالية كبيرة لجميع الدول الأعضاء. لذا، حثت المجموعة الأمانة العامة على بذل كل الجهود الممكنة للمحافظة على الميزانية وعلى المواعيد النهائية التي تمت الموافقة عليها في الأصل. وتود المجموعة أيضا أن تعلن أنها ستطلب تخصيص مساحة لأمریکا اللاتينية في واحدة من الأماكن العامة في مجمع مقر الأمم المتحدة، من مفهوم أنه ينبغي أن تتوفر لجميع الدول الأعضاء أماكن تعرض فيها تاريخ شعوبها وفنونها وثقافتها. وإذ تشير المجموعة إلى أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية شملت في الأصل التزاما بتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى داخل المبنى بعد تجديده، لذا فهي توجه نداء من أجل الاحترام الكامل لهذا المبدأ.

٧ - وأضافت قائلة إن المجموعة ظلت منذ البداية تؤيد مبادئ وقيم الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبالتالي فستشارك بنشاط في المفاوضات بشأن التقديرات المنقحة المتعلقة باللجنة المعنية بالاختفاء القسري المنشأة عملا بالاتفاقية.

٨ - وفيما يتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، حثت المجموعة الأمانة العامة لكي تضمن استخدام الموارد المعتمدة لهذا البند بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وتفاذي النفقات غير الضرورية، واستكشاف السبل الممكنة لتحقيق الوفورات.

٩ - السيد ميلروز (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بينما يقر وفد بلده بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، لكنه لا يزال يشعر بالقلق من أن التكلفة الحالية المتوقعة هي ١ ٩٥٨,٨ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٨٠,١ مليون دولار فوق الميزانية المعتمدة، وقال بأن الوفد يتطلع لمعرفة المزيد عن

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (تابع)
(A/65/102/Rev.1/Add.1)

١٧ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام (A/65/102/Rev.1/Add.1) التي أبلغ فيها الجمعية العامة باستقالة كل من السيد ريتشارد مون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسيد وو غانغ (الصين) من لجنة الاشتراكات، وطلب فيها إلى الجمعية العامة تعيين شخصين لملء الشاغلين خلال الفترة المتبقية من مدة عضويتيها، والتي ستنتهي، لكل منهما، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٨ - وقد رشّحت حكومة المملكة المتحدة السيد باتريك هوهي لملء الشاغل خلال الجزء المتبقي من مدة عضوية السيد مون، وأيدت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ترشيح السيد هوهي، ورشّحت حكومة الصين السيد صن زودونغ لملء الشاغل خلال الجزء المتبقي من مدة عضوية السيد وو، وأيدت مجموعة الدول الآسيوية ترشيح السيد صن.

١٩ - وقررت اللجنة، بالتزكية، أن تُوصي الجمعية العامة بتعيين السيد هوهي (المملكة المتحدة) والسيد صن (الصين) لعضوية لجنة الاشتراكات لمدة ولاية تبدأ من تاريخ تعيينهما وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/65/34 و A/65/718)

٢٠ - السيد زهران (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال في معرض تقديمه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١ (A/65/34)، إن الوحدة تشعر بالامتنان للدعم الذي قدمته لها اللجنة منذ بداية إنشائها،

الضرورية التي يقدمونها للمنظمة، وأن تعويضاتهم لا تواكب ما يحصل عليه معظم كبار مسؤولي الأمانة العامة، إلا أن الوفد يدرك أيضا بأن موظفي الخدمة المدنية في العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة، يعانون من تجميد أو تخفيض في الأجور في ظل الأزمة المالية الحالية. لذا، سيسعى الوفد للعمل مع الوفود الأخرى على تحديد حزمة تعويضات عادلة تكون مناسبة للبيئة المالية الحالية.

١٣ - وأخيرا، ففي حين رحب وفد بلده بانتهاء وحدة التفتيش المشتركة من ١٠ تقارير في عام ٢٠١٠، إلا أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء انخفاض معدل تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقارير السابقة، والتي أثارت تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية وجدوى الوحدة في شكلها الحالي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ وبرنامج عملها لعام ٢٠١١ (A/65/34) أثارا، ليس فقط مسألة توفير موارد إضافية، بل أيضا مسألة الإصلاح المحتمل للوحدة.

١٤ - وأختتم حديثه قائلا، إن من الواضح أنه ينبغي على المنظمة، أثناء عملها على تنفيذ الولايات التي عهدت بها الدول الأعضاء إليها، توفير أكبر عائد ممكن على استثمارات تلك الدول، لأن ذلك في مصلحة المجتمع الدولي بأسره. لذا فإن وفد بلده ظل ملتزما بالعمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرامج الحكيمة والمسؤولة، والتي تستجيب كذلك لاحتياجات المنظمة.

١٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر بأن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح، من مفهوم أن المكتب سيقوم بتعديله، حسب الاقتضاء، خلال مسار الدورة.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

كامل في تقارير الوحدة ومناقشتها أو القيام بتنفيذ التوصيات الموجهة إليهم. وفي الكثير من الحالات، تكتفي هيئات الأمم المتحدة فقط بالإحاطة علما بالتقارير، في حين تميل بعض المنظمات المشاركة إلى استعراض العديد من التقارير ضمن حيز زمني وجيز، مما لا يتيح المناقشة المتعمقة أو اتخاذ القرار. إن هذا التقاعس عن اتخاذ الإجراءات يقوض القيمة المضافة لإسهامات الوحدة في تعزيز الكفاءة والفعالية والاتساق والتعاون على نطاق المنظومة، كما يقوض أثر تلك الإسهامات. وتطلع الوحدة إلى العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في السنوات المقبلة لمعالجة ذلك الوضع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يقوم نظام التتبع القائم على شبكة الإنترنت، والذي صدر بشأنه تكليف من الجمعية العامة، وسبق أن أُنجزت بشأنه دراسة جدوى بالفعل، بتيسر إدارة المعارف واتخاذ الإجراءات بشأن توصيات الوحدة من جانب كل من الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة. ولكن، يلزم توفير التمويل الكامل لكي يصبح ذلك المشروع جاهزا للتشغيل في عام ٢٠١١.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا، إن الميزانية البرنامجية المقترحة للوحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي سَينظر فيها في وقت لاحق من هذا العام، أعلى بقليل من الميزانية المعتمدة السابقة، لأنها تعكس احتياجات إضافية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. ولم تكن هناك زيادة كبيرة في موارد الوحدة لعدة عقود، مما يعني أنها لم تتمكن من توفير التغطية الكاملة التي تطلبها منها الدول الأعضاء. وتثق وحدة التفتيش المشتركة، بأنه في الوقت الذي أصبحت فيه الرقابة الفعالة على نطاق المنظومة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، فسُتقدم لها الموارد اللازمة لتكون قادرة على الوفاء بولايتها.

٢٤ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال، في معرض تقديمه لمذكرة

والذي لولاه لما تمكنت من تنفيذ ولايتها بفعالية بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة. وقد امثل برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٠ امتثالا كاملا لطلب التركيز على المسائل المتعلقة بالمنظومة ككل، حيث تضمنت ثمانية مشاريع من أصل ١٠ مشاريع مواضيع شاملة للمنظومة. وبنهاية عام ٢٠١٠، كانت وحدة التفتيش المشتركة قد أنجزت ١٠ تقارير ورسالة إدارية واحدة موجهة جميعها إلى الهيئات التشريعية والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة لأغراض اتخاذ إجراءات بشأنها. وقد تضمن برنامج العمل لعام ٢٠١١ أحد عشر مشروعاً، منها ١٠ مشاريع شاملة للمنظومة ومشروع واحد يتعلق بإجراء استعراض للتنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما رُحِّل من عام ٢٠١٠ استعراض للتنظيم والإدارة. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٢١ - وأضاف قائلا، إنه فيما يتعلق بالجدل حول إمكانية إنشاء آلية تقييم إضافية مستقلة على نطاق المنظومة، التي وجدت الوحدة نفسها متورطة فيها مرة أخرى، ينبغي التذكير بأن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٢٨٩/٦٤، أن إنشاء هذه الآلية داخل منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يهدف إلى الاستفادة بشكل كامل من الإطار المؤسسي القائم والقدرات الموجودة وتعزيزهما، بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوحدة بذلت جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز فعاليتها، بما في ذلك من خلال إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. بيد أن تحقيق المزيد من الفعالية يتوقف أيضاً على إيلاء الدول الأعضاء الاهتمام الواجب لتقارير الوحدة وتوصياتها، وتزويد الوحدة بالموارد الكافية.

٢٢ - واستطرد قائلا، إن المفتشين لاحظوا مع القلق أن هناك اتجاهاً متزايداً لدى الهيئات التشريعية بعدم النظر بشكل

المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة، وقد شجعها ما لاحظته من تحسن مستمر في أساليب عمل الوحدة. ومن دواعي القلق أن الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ لم يتلق الزيادة المطلوبة في الموارد، وبالتالي لم يتم تنفيذه في عام ٢٠١٠. وتود المجموعة أن تطلب توضيحا من المراقب المالي في هذا الصدد.

٢٧ - وأضاف بأن المجموعة تعرب عن تقديرها لجهود الوحدة في التركيز على المسائل الشاملة للمنظومة ككل في عام ٢٠١٠، وتوافق على أن ذلك ينطوي على برنامج أكثر تطلبا من حيث الموارد. علاوة على ذلك، لاحظت المجموعة بقلق التقدم المحدود الذي شهدته عام ٢٠١٠ في ما يتعلق بالأخذ بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة من قبل الدول الأعضاء. وينبغي على جميع الأجهزة التشريعية النظر بشكل كامل في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومناقشتها، كما ينبغي على الكيانات المسؤولة في الأمانة العامة أن تكفل تنفيذ تلك التوصيات التي تم قبولها في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة تؤيد تأييدا تاما التنفيذ السريع لنظام التتبع القائم على شبكة الإنترنت، والذي صدر بشأنه تكليف من الجمعية العامة.

٢٨ - واختتم حديثه بالقول بأن من دواعي سرور المجموعة أن تلاحظ أن الوحدة لا تزال تتعاون بنشاط مع الهيئات الرقابية الأخرى، مثل مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقال بأن المجموعة ترحب ببرنامج العمل لعام ٢٠١١.

٢٩ - السيد كوفي (كوت ديفوار): تحدث نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال، إن المجموعة لاحظت بارتياح أن وحدة التفتيش المشتركة نفذت بنجاح معظم برنامج عملها لعام ٢٠١٠، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار تقارير عالية الجودة ورسائل إدارية موجهة إلى الهيئات التشريعية

الأمين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠ (A/65/718)، إن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ظل ملتزما بمساعدة الوحدة في أداء وظيفتها الجوهرية. ونتيجة لتركيز الوحدة المتزايد على القضايا الشاملة للمنظومة ككل، أصبح التعاون الوثيق بين الهيئتين هو القاعدة. وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين مساعدة وحدة التفتيش المشتركة في تحديد الموضوعات التي قد تنظر الوحدة في إضافتها إلى برنامج عملها للسنة المعنية. كما واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين العمل بشكل وثيق مع الوحدة في إعداد تقاريرها، بما في ذلك تسهيل المدخلات من المنظمات الأخرى، في حين أن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين عملت على نحو متزايد مع مفتشي الوحدة خلال إعداد مشاريع التقارير، من أجل ضمان التوصل إلى نتائج أكثر شمولاً ومتفق عليها.

٣٥ - وأضاف قائلا، إن مجلس الرؤساء التنفيذيين، علاوة على ذلك، سعى إلى إنتاج تقاريره المصاحبة لتقارير الوحدة الشاملة للمنظومة ككل بسرعة أكبر. واتخذ خطوات لضمان تلقيه لتقارير الوحدة بعد وقت قصير من صدورها، وحث المنظمات على تقديم تعليقاتها في الوقت المناسب. وواصلت اللجان الرفيعة المستوى بمجلس الرؤساء التنفيذيين مناقشة مسألة التنسيق الوثيق بين المنظمات الأعضاء ووحدة التفتيش المشتركة، في حين أن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين واصلت دعوة المنظمات لضمان تدفق المعلومات بشكل جيد فيما بينها وبين وحدة التفتيش المشتركة وتنسيق العمل بشأن توصيات الوحدة وبرنامج عملها. وهذه التدابير، بالإضافة إلى الزيادة في الاتصالات غير الرسمية، حسنت التعاون بين الوحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل ملحوظ.

٣٦ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لعمل وحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية

٣٣ - وأخيرا، قال بأن المجموعة تشدد على أهمية تزويد وحدة التفتيش المشتركة بالموارد التي تحتاج إليها للوفاء بولايتها وتنفيذ برنامج عملها لعام ٢٠١١.

٣٤ - السيد ميلروز (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقارير الوحدة بشأن الأخلاق، وإدارة المخاطر في المؤسسة، والمراجعة الداخلية للحسابات، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثلت مساهمات هامة في تلك المواضيع واستجابت للطلبات المتكررة من اللجنة المتمثلة في أنه ينبغي أن تركز وحدة التفتيش المشتركة على القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمنظومة ككل. وعلى الرغم من أن وفد بلده لا يرغب في أن تتوقف الوحدة عن إصدار تقاريرها الموجهة إلى وكالة واحدة، إلا أن هذه التقارير ينبغي أن تركز على إصدار توصيات واستنتاجات واقعية ويمكن وضعها موضع التنفيذ.

٣٥ - ومضى قائلا إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها الوحدة لتقديم معلومات أوفر وأكثر تفصيلا عن حالة توصياتها، مما يمكن الدول الأعضاء من الحصول على فهم أفضل للتحديات التي تواجه وحدة التفتيش المشتركة. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بالانتهاء من إعداد دراسة الجدوى بشأن نظام قائم على شبكة الإنترنت لرصد حالة التوصيات، وتلقي معلومات مستكملة من المنظمات المشاركة، ويتطلع الوفد إلى تنفيذ النظام.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه، على الرغم من أن حكومة بلده أحاطت علما بالتفسير الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة بشأن انخفاض المعدل العام لاعتماد وقبول توصياتها، إلا أنها تساءلت عما إذا كانت التوصيات محددة بما يكفي لتنفيذها.

٣٧ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ٢٠١١، تساءل وفد بلده عما إذا كانت التقييمات المقترحة للإجازات المرضية والعلاقات بين الموظفين والإدارة، وهي قضايا تخص إدارة

والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة. إلا أن المجموعة تشعر بالقلق من أن الوحدة لم تتمكن من التنفيذ الكامل للإنجازات المتوقعة المتوسطة المدى من إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، والتي توقعت حدوث زيادة في عدد الاستعراضات التنظيمية والإدارية. وأعربت المجموعة عن أسفها أيضا من أنه لم يتم حتى الآن تزويد الوحدة بالموارد اللازمة لعملها.

٣٠ - وأضاف قائلا، إنه يجري تشجيع الوحدة على مواصلة تعاونها مع الهيئات الرقابية الأخرى، وعلى مواصلة حوارها مع مجلس الرؤساء التنفيذيين. وينبغي للوحدة أيضا أن تشارك مشاركة كاملة في أي عملية للتقييم تتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، بالنظر إلى أهمية تعزيز القدرة على إجراء التقييم على نطاق المنظومة.

٣١ - وأردف قائلا، إن المجموعة تشعر بالقلق من أن وحدة التفتيش المشتركة قد واجهت بعض الصعوبات في الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة من الأمانة العامة لإعداد تقريرها عن الشفافية في عملية اختيار وتعيين كبار المديرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٥٩، وستسعى المجموعة للحصول على معلومات إضافية في هذا الصدد. كما ستطلب أيضا المزيد من المعلومات بشأن التقدم المحرز في إنشاء نظام التتبع القائم على شبكة الإنترنت وبشأن توافر الموارد الإضافية اللازمة لضمان أن النظام قد باشر عمله بنهاية عام ٢٠١١.

٣٢ - ومضى قائلا، إن المجموعة لاحظت قلق الوحدة من أن عددا متزايدا من الهيئات التشريعية لم يقيم بدراسة ومناقشة تقاريرها، وفشل بالتالي في العمل على تنفيذ التوصيات الموجهة إليه. وتعزم المجموعة تناول هذا الشاغل في مشاورات غير رسمية.

بشأن ما تعترزم أمانة المنظمة المشاركة القيام به. ويعتقد وفده أيضا بأنه ينبغي أن يصبح نظام التتبع على شبكة الإنترنت عاملا في أقرب وقت ممكن. وهذه الغاية، ينبغي أن يكون اعتماد التمويل المطلوب واحدا من الأولويات العليا للجمعية العامة.

٤١ - ورحب وفد بلاده بتزايد مستوى التفاعل بين الهيئات الرقابية. وسيؤدي تقاسم المعلومات والتنسيق بدرجة أكبر إلى مساعدة هذه الهيئات، ليس فقط على تجنب الازدواجية في الجهود، ولكن أيضا على تحقيق المزيد من التآزر والتعاون.

٤٢ - وأخيرا، اعترف وفد بلاده بالتعقيد المتزايد للقياسات على نطاق المنظومة، ووافق على ضرورة إدخال عملية لاختيار المفتشين تتسم بقدر أكبر من التنافس. وستؤدي عملية الفرز المتسمة بمزيد من الدقة والحسم، والقائمة على الخبرة المهنية، إلى تعزيز سلطة وقيمة الوحدة.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (A/65/338)
و Add.1، و A/65/348، و A/65/386 و A/65/632)

٤٣ - السيد بايز (رئيس دائرة تنسيق السياسات والرقابة): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (A/65/348)، إن التقرير يقدم معلومات مفصلة عن الاستثناءات التي أذن بها الأمين العام من المعايير المعمول بها عادة بموجب القواعد والأنظمة المتبعة لدى المنظمة. وتقدم الجداول الواردة في التقرير مقارنة بين عدد الرحلات التي تمت في الدرجة الأولى وفي درجة رجال الأعمال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ومن ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى

الموارد البشرية، ستكون المجال الأفضل لاستخدام موارد الوحدة. وقال بأن لجنة الخدمة المدنية الدولية هي في وضع أفضل لتنفيذ مثل هذه التقييمات، وإن إحالة تلك القضايا إلى اللجنة سيؤدي إلى تفادي الازدواجية في الجهود.

٣٨ - وتطرق إلى مسألة دور الوحدة في الاستجابة لطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يقدم توصيات بشأن إنشاء آلية تقييم على نطاق المنظومة، وبشأن تقييم البلدان الرائدة المستفيدة من برنامج "العمل ككيان واحد" المنصوص عليه في قرار الجمعية ٣١١/٦٣، فقال إن الطلب طرح قضايا هامة ومعقدة ليس فقط بالنسبة للجمعية العامة، ولكن بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة أيضا. والمسألة المركزية في هذا الصدد هي ما إذا كان من الممكن للوحدة، أو ما إذا كان ينبغي عليها، أن تؤدي هذه الوظيفة، وإلى أي مدى يمكن للوحدة، أو ينبغي عليها، أن تؤديها. فإذا كان من الواجب على الوحدة تولي هذه المسؤولية، فلا بد من تعزيزها حسبما أقر التقرير بذلك. ويعتقد وفد بلاده أنه ينبغي على الوحدة أن تركز جهودها على إصلاح نفسها وزيادة فعاليتها.

٣٩ - السيد بارك تشول، جو (جمهورية كوريا): قال إن التنفيذ الملائم لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة هو أمر حيوي لتحسين أداء المنظمات المشاركة. لذا، يُعرب وفد بلده عن قلقه من فشل المنظمات في تنفيذ توصيات الوحدة، ومن الانخفاض العام في معدل تنفيذ التوصيات على نطاق المنظومة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٤٠ - وأضاف بأنه، ومن أجل معالجة مشكلة انخفاض مستوى التنفيذ، ينبغي اتباع الجميع للممارسة التي تقوم بها بعض الأمانات والمتمثلة في تقديم تقارير وحدة التفتيش المشتركة إلى مجلس الإدارة، مع وثيقة تبين وجهات نظر الرئيس التنفيذي على التوصيات المقدمة، إضافة إلى معلومات

بعد تكاليف الموظفين. فقد اشترت المنظمات الدولية في عام ٢٠٠٨ تذاكر سفر جوي بلغت قيمتها حوالي ١,١ مليار دولار. وذلك الرقم هو تقدير متحفظ لأنه بينما يشمل السفر الرسمي والسفر المتفرع عن العمل فإنه لا يأخذ في الاعتبار التذاكر المشتراة من أجل عمليات حفظ السلام أو التذاكر المشتراة في إطار الخيارات المتاحة للموظفين المؤهلين والمتعلقة بالمبلغ الإجمالي المقطوع.

٤٨ - وأضاف قائلاً، إن الزيادة في عدد المنظمات التي حضرت الاجتماع السنوي لشبكة السفر المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩ أظهرت الأهمية التي أوليت للسفر في منظومة الأمم المتحدة. ومن الممكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى توصية الوحدة بأنه ينبغي على الرؤساء التنفيذيين للمنظمات أن يدعموا الأنشطة التي تقوم بها شبكة السفر المشتركة بين الوكالات وذلك بحضور اجتماعاتها السنوية والمشاركة فيها. وقد أعربت الوحدة عن سرورها من أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قررت الشبكة اعتماد اختصاصات الوحدة. وتعتقد الوحدة كذلك بأنه يلزم إيلاء مزيد من الأهمية لدور شبكة السفر المشتركة بين الوكالات بوصفها مجلساً استشارياً معنياً بمسائل السفر.

٤٩ - واستطرد في القول بأنه توجد داخل النظام الموحد للأمم المتحدة نماذج مختلفة لشراء خدمات السفر. ولا يوجد نموذج واحد ينطبق على جميع المنظمات بشكل صارم، نظراً لتعقيدات ترتيبات السفر. ولكن، أكدت تجارب منظمات معينة أنه يمكن للمنظمة الدولية تخفيض تكاليف السفر بدرجة كبيرة إما عن طريق إنشاء وكالة سفر خاصة بها أو عن طريق شراء التذاكر مباشرة من شركات الطيران. وتشمل التدابير الأخرى لخفض التكاليف التقيد بالتخطيط المسبق للسفر، وتوسيع خيارات المبلغ المقطوع، والدخول في مفاوضات مشتركة مع شركة طيران، وتقديم حوافز للموظفين وتبسيط عمليات تجهيز مطالبات السفر.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لكلٍ من الأمم المتحدة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٤٤ - واختتم حديثه قائلاً بأنه، في العموم، كانت هناك زيادة في عدد الاستثناءات الممنوحة في الفترة قيد النظر، بالمقارنة مع الفترة السابقة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الاستثناءات لأسباب طبية، وللأشخاص الذين يقدمون خدمات للمنظمة دون مقابل، ولسفر ضباط الأمن. وستواصل الأمانة العامة رصد منح الاستثناءات عن كثب.

٤٥ - السيد كيلايلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): تحدث، أثناء تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة (A/65/632)، فقال إن اللجنة الاستشارية أبلغت بأن تكلفة إدارة برنامج لاستخدام أميال السفر المتكرر، خاص بالمنظمة، ستفوق الفوائد التي ستُحصى منه. وأن شركات الطيران التجارية التي اتصلت بها الأمانة العامة، فيما يتعلق بإمكانية استخدام أميال السفر المتكرر تحت حساب باسم الأمم المتحدة، كانت مستعدة بدلاً من ذلك لتقديم خصومات على تذاكر الطيران.

٤٦ - واختتم حديثه بالقول بأن اللجنة الاستشارية لاحظت الصعوبات التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة والأمن العام في ما يتعلق بتجميع وإدارة أميال السفر المتكرر الخاصة بالمنظمة. ولكن اللجنة الاستشارية ترى أن هذا الموضوع ينبغي أن يبقى قيد الدراسة، وتشجع اللجنة الأمم المتحدة والكيانات التابعة لها على مواصلة بحث سبل أخرى لخفض التكلفة الإجمالية لنفقات السفر.

٤٧ - السيد زهران (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال، في معرض تقديمه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض ترتيبات السفر في منظومة الأمم المتحدة الوارد في مذكرة الأمين العام (A/65/338)، إن السفر يمثل أحد أكبر الحصص في ميزانيات المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

الصناديق والبرامج بالفعل المعايير المستخدمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعايير الموضوعية للسفر بالطائرة ولمصروفات محطات السفر. وعلى الرغم من وجود بعض التباين فيما يتعلق بدفعات المبلغ المقطوع، إلا أن السياسات في هذا الصدد موحدة بشكل عام في جميع أنحاء المنظومة.

٥٣ - وأردف قائلا، إن التقرير كشف أيضا عن أن الكيانات التي تقع تحت سلطة الأمين العام حققت بالفعل قدرا كبيرا من المواءمة في سياسات السفر. ومع ذلك، فيمكن تحقيق المزيد من المواءمة. ولتحقيق هذه الغاية، فقد ترغب الجمعية العامة في دعوة الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج لمواصلة تنسيق سياسات وممارسات السفر، ولا سيما من خلال شبكة السفر المشتركة بين الوكالات، والمشاركة في تلك الشبكة وتقديم الدعم الكامل لها.

٥٤ - وفي معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام التي أحال فيها تعليقاته وتعليقات أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض ترتيبات السفر في منظومة الأمم المتحدة" (A/65/338/Add.1)، قال إن بعض وكالات منظومة الأمم المتحدة اقترحت بأنه كان من الممكن تحسين أجزاء من تقرير الوحدة الذي أحيل إلى الجمعية العامة في مذكرة من الأمين العام (A/65/338)، من خلال إجراء تحليل مالي أكثر دقة وتفصيلا. وقد كان بوسع هذا التحليل أن يُمكن الوكالات من فهم الأساس الذي تقوم عليه أي تحسينات مقترحة في منهجيات التشغيل فهما كاملا. وبالرغم من ذلك، فقد وجدت الوكالات أن التوصيات الواردة في التقرير عملية ومعقولة، وتستحق مزيدا من الدراسة.

٥٥ - واختتم حديثه بالقول بأن وحدة التفتيش المشتركة تعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي على الرؤساء التنفيذيين، ليس فقط تقديم تقارير عن نفقات السفر خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى مجالس الإدارة، ولكن أيضا إبلاغ مجالس الإدارة بالخطوات التي أُخذت لترشيد تكاليف السفر. ولهذه الغاية، ينبغي لشبكة السفر المشتركة بين الوكالات أن تضع نقاطا مرجعية لأغراض إعداد التقارير؛ ويمكن بعد ذلك إدراج تلك النقاط المرجعية في نظم تخطيط موارد المؤسسة القائمة حاليا أو المخطط لها.

٥٦ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن جدوى مواءمة معايير السفر الجوي (A/65/386)، فقال، إن السياسات المتعلقة بسفر الموظفين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة ظلت، على مر السنين، محط تركيز العديد من التقارير التي أعدها كل من وحدة التفتيش المشتركة والأمين العام بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقد استعرضت تلك التقارير معايير السفر واستحقاقات الموظفين، وأعضاء الأجهزة والأجهزة الفرعية بالأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف اعتماد سياسة موحدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - وأضاف قائلا، إنه استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢، أجرت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في عام ٢٠١٠، استعراضا للحالة التي وصلت إليها عملية مواءمة سياسات السفر فيما بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إذ تقع هذه الكيانات مباشرة تحت إشراف الأمين العام. وكشف التقرير الناجم عن ذلك، أنه في ما يتعلق بمسائل كثيرة تتصل بالسفر، فقد نُفذت

٥٥ - ومضى قائلا، إنه، وفي حين أن الوكالات عموما قبلت بالالتزام المنصوص عليه في التوصية رقم ٩ من التقرير المتعلقة بالإبلاغ عن نفقات السفر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأيدت الحاجة إلى تقديم تقارير بشأن بندٍ بالغ الأهمية والتكلفة، وهو بند السفر، إلا أنها أعربت عن القلق من أن هذه التقارير قد تجعل التمييز بين وظائف الحوكمة والإدارة غير واضح. وبدلاً من أن تفرض اتباع نظام لرصد السفر باعتباره جزءاً مستمراً من عملية الحوكمة، اقترحت الوكالات بأن تركز التوصيات على عملية المداولات بشأن الميزانية والموافقة عليها. وقد أشارت الوكالات أيضاً إلى أهمية وضع معايير واضحة ومشتركة لهذه التقارير بالنظر إلى أن السفر يشتمل على العديد من المتغيرات التي يمكن أن تجعل عملية المقارنات أمراً معقداً.

٥٨ - وأضافت قائلة، إنه تبعاً لذلك، فقد قُدرت الاحتياجات من النفقات الناجمة عن بدء نفاذ الاتفاقية بمبلغ ٤٠٠ ٨٦٨ دولار (إجمالي) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. واقترحت تلبية تلك الاحتياجات بموجب أحكام صندوق الطوارئ للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتم إيراد الاحتياجات التفصيلية تحت كل باب من أبواب الميزانية في الجزء الثاني، الفروع ألف إلى دال، من التقرير.

٥٩ - وأضافت قائلة، إنه، من المقدر في حال الموافقة على الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على النحو المقترح، فسيُنظر في الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والمقدرة بمبلغ ٩٠٠ ٥٣٧ دولار (صاف)، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٠ - واختتمت حديثها قائلة، إن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ترد في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من التقرير.

٦١ - السيد كيلايلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة (A/65/739)، فقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بأنه ينبغي استيعاب الاحتياجات الإضافية من الموارد الناجمة عن بدء نفاذ الاتفاقية في حدود الموارد المتاحة للميزانية البرنامجية لفترة

٥٦ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): قال، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه على الرغم من أن احتياجات الأمم المتحدة من السفر الجوي معقدة، إلا أن هناك حاجة للمساءلة المستمرة والمعززة. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتنسيق الممارسات عبر المنظومة كلما كان ذلك ممكناً. وقد وجدت المجموعة أن التقرير يفتقر، إلى حد ما، للوضوح ولاكتمال المعلومات، لذا، ستسعى المجموعة للحصول على توضيح في مناقشات غير رسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

التقديرات المنقحة الناجمة عن بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (A/65/628 و A/65/739)

٥٧ - السيدة فان بويرلي (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (A/65/628)،

الكفاءة في أساليب عملها واحتياجاتها من الموارد بغية تمكينها من إدارة أعباء الأعمال المكلفة بها على نحو أفضل، مع مراعاة القيود المتعلقة بالميزانية وأخذ تباين حجم العمل المكلفة به كل هيئة منشأة بموجب معاهدة في الاعتبار. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية بالجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤولية عن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، وقال إنه ينبغي تقديم التقرير المطلوب في القرار إلى اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٠٢.

السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ذلك، حسب الاقتضاء، في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٦٢ - وأضاف قائلاً، إن اللجنة الاستشارية أوصت كذلك بأن توافق الجمعية العامة على إنشاء وظيفة بالرتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، في إطار الباب ٢٣، حقوق الإنسان. وينبغي تعديل الموارد المتصلة بذلك لتؤخذ في الاعتبار توصية اللجنة الاستشارية بأن يتم إنشاء هاتين الوظائف اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، بدلاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٦٣ - واختتم حديثه بالقول بأن موافقة الجمعية العامة على المقترحات المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ينبغي أن لا تمس بأي حال من الأحوال ضرورة تقديم تقرير وافٍ للاحتياجات الإضافية المتوخاة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٤ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): قال، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تعتقد أنه من الضروري تخصيص الموارد المطلوبة لتأدية المهام بطريقة صحيحة وللقيام بالأنشطة ذات الصلة بالاتفاقية، بما في ذلك الموارد اللازمة لإنشاء اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وعلى الرغم من أن المجموعة ترى أن توصيات اللجنة الاستشارية مفيدة، إلا أنها ستسعى للحصول على مزيد من التوضيح من الأمانة العامة بشأن مستوى الاستيعاب المقترح.

٦٥ - واختتم حديثه بالقول بأن المجموعة تود أن توجه انتباه اللجنة إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسنتين مقترحات لتحسين فعالية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتحديد أوجه